





كما عملنا على أن يكون المجلس منفتحاً على فعاليات المجتمع المدني، والقوى الحية، الواعدة بالعطاء والإنتاج، وخاصة منهم النساء والشباب، الذين هم محل رعايتنا السامية.

وإننا لنتنكر من كل مكونات المجلس، أن تنصرف في عمل جماعي متكامل، من شأنه تحصين المكتسبات، التي حققتها بلادنا، في مجال تعزيز الوحدة الوطنية والترايبية، داعين الحكومة، وكافة السلطات والمؤسسات للتعاون مع هيأتكم، للنهوض بمهامها على الوجه الأمثل.

كما نريد منكم أن تجعلوا منه مؤسسة فاعلة في تنمية الأقاليم الجنوبية، وآلية ناجعة في تعبئة المواطنين وتأخيرهم، وكذا قوة اقتراحية، منبعثة من عبقرية أبناء الصحراء الأشاوس.

كما نحثكم على اقتراح كل المبادرات، الكفيلة بعودة وانعماج مواهنا المحتجزين بمخيمات تيندوف، في ولهم الغفور الرحيم، الذي يضمن لهم الكرامة والحرية، الضروريتين للمساهمة في مواصلة بناء المغرب، القوي بوحدته وديمقراطيته.

وفي نفس السياق، ندعوكم أن تكونوا، بالنظر إلى ما تتحلون به من خصال الغيرة الوطنية، والوفاء لثوابت المملكة ومقدساتها، خير معبر عن مواقف إخوانكم لدى المحافل والهيئات الدولية، للتعريف بعدالة قضية وحدتنا الترابية، وكذا إبراز ما حققته بلادنا من إنجازات وإصلاحات، على درب التنمية البشرية المستدامة والتصور الديمقراطي.

شعبي العزيز، تعرف قضيتنا الأولى تصورات ومستجدات، على الصعيد الدولي، منذ أن تأكدت للأمم المتحدة استحالة تطبيق مخطط التسوية الأممي، وبدلاً من ذلك، برزت ضرورة حل سياسي متفاوض بشأنه، ومقبول من جميع الأطراف.

وتجاوباً مع هذا التوجه، الذي يحظى بتأييد المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ما فتئت بلادنا تبدي استعدادها لإيجاد حل سياسي، يضمن لسكان المنطقة تدبير شؤونهم الجهوية، وذلكم في إطار السيادة الوطنية والترايبية، غير القابلة للتصرف، كسوية عادلة للنزاع المفتعل في المنطقة، ومساهمة في بناء مغرب عربي يعمه التعاون والازدهار وفضاء جمهوري يسوده السلم والاستقرار.

كما أن هذا التوجه يندرج في إطار جهودنا الحثيثة، منذ اعتلائنا عرش أملافنا الميامين، لإقرار حكمة جيدة، تقوم على توسيع مجال المشاركة في تدبير الشأن المحلي، ولنبشاق نخب جديدة،



قادرة على تحمل المسؤولية، وتوفير الوسائل القانونية، والإمكانات المادية الضرورية، لتحقيق هذه الغايات، خدمة لمصالح الموطن، وحفظاً لكرامته، وضماناً للمصالح العام.

وسير على نهجنا في التشاور مع كل القوى الحية، وتعميقاً للممارسة الديمقراطية التي ارتضيناها دون رجعة، أعلننا في خطابنا بمناسبة الذكرى الثلاثين، لانطلاق المسيرة الخضراء المكففة، عن قرارنا بإجراء استشارات واسعة للأحزاب السياسية، وكذا لأبناء المنطقة المعنيين، وذلك بخصوص الاقتراح الذي تعتمز بلادنا تقديمه، في موضوع نظام الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، كحل نهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا.

ولذا كانت استشارة الأحزاب السياسية قد قصت أشواكها هامة، فإننا ندعو رعايانا الأوفياء، أبناء الأقاليم الجنوبية، للانكباب على التفكير الجاد والعميق، بخصوص تصوراتهم لمشروع نظام حكم ذاتي، في إطار سيادة المملكة، ووحدتها الوصية والترايبية.

وإننا لواثقون أن هذه الاستشارة الديمقراطية المنزوجة، على الصعيدين الوطني والمحلي، حول موضوع حيوي بالنسبة للشعب المغربي، في جو من الإجماع والتعبئة، لمن شأنها أن تفضي، في أنسب الآجال، إلى بلورة منظور وطني متجانس وواقعي، لحكم ذاتي يضمن لجميع سكان الصحراء، إمكانية تدبير شؤونهم الجهوية، في ظل الديمقراطية وسيادة القانون.

وإننا لنؤكد لكم أنكم ستجدون في خديم المغرب الأول، بصفتنا الضامن لوحدة الأمة وسيادتها، الأذن الصاغية لأرائكم ومقترحاتكم، والساهر على توفير كل الشروط والوسائل الكفيلة بجعلكم تنهضون بمهامكم، على الوجه الأكمل.

والله تعالى نسال أن يوفقكم، ويسد خفاكم في خدمة المصالح العليا لوطننا العزيز.

وفي الختام، نوجه تحية تقدير وتنويه لقواتنا المسلحة، من جيش ودرع ملكي، وكذا للأمن الوطني والقوات المساعدة، وإلى كافة السلطات المحلية، لشجاعتهما ورياسة جأشها، وتجندها الدائم، تحت القيادة العليا لجلالتنا، للدفاع عن حوزة الوطن وأمنه واستقراره مؤكدين أننا لن نفرح في شبر من صحرائنا العزيزة، بل ولا في حبة من رمالها، وفي ذلكم خير وفاء لميثاق البيعة المتبادلة، بين العرش والشعب، وللقسم الخالد للمسيرة الخضراء المكففة.



والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .